أمن القرن الإفريقي في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية 2015

أنس القصاص

باحث سياسي

ملخص: تناقش هذه الدراسة أمن القرن الإفريقي في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية لعام 2015، حيث تولي الولايات المتحدة بوصفها صاحبة أعتى قوة عسكرية، وأكبر متعامل تجاري في العالم- أمن القرن الإفريقي عناية خاصة، نظرًا إلى موقعه الجيوستراتيجي المتميز... ويرى الأمريكيون أنّ أيّ اتصال بين القرن الإفريقي والجزيرة العربية في ظل التنافس الإيراني السعودي يُعَدّ خطرًا يهدّد النظام الدولي... يُضاف إلى هذا الخطر أنّ صعود الدورين الهندي والصيني في إفريقيا يشكل أعباء أمنية عليهم. ويرى الباحث أن الخطر العسكري في هذه المنطقة يُعَدّ خطرًا على صعيد الأدوات، حيث تتصاعد احتمالات وجود صراعات هجينة في المنطقة تمتزج فيها الإستراتيجيات التقليدية بإستراتيجيات حرب العصابات من قِبل جماعات العنف والتمرّد، وهو ما يُعَدّ عنصرًا أساسيًّا في صراعات تلك المناطق.

Security of the Horn of Africa in 2015 US Military Strategy

Anas Alqassas

ABSTRACT This study discusses the security of the Horn of Africa in 2015 US military strategy. The US as the most powerful military force and the largest business trader in the world gives the security of the Horn of Africa special attention due to its special geo-strategic location. The US believes that any contact between Horn of Africa and the Arabian Peninsula under Saudi and Iranian rivalry is considered a threat to the world order. Moreover the rise of the Chinese and Indian roles in Africa constitutes a security burden on the US.The researcher believes that military threat in the region is a threat in terms of tools as the chances of hybrid conflicts escalate in the region where traditional strategies strategies and insurgent groups' guerrilla strategies are mixed -a key element in the conflicts of those areas

رؤية تركية
2015 - 16
82 - 65

تُعَدّ منطقة القرن الإفريقي من أشد مناطق الصراعات سخونة في العلاقات الدولية، نظرًا لعوامل كثيرة ومتضافرة. فبلدان تلك المنطقة تعاني صراعات سياسية عميقة، يُفتَقد في إطارها الإجماع الوطني في عصر ما بعد الإمبريالية، في إطار بيئة إقليمية تسودها تجاذبات الهوية وطواحين التشكلات الإستراتيجية المحيطة بها. فمنذ ما يقرب من قرن ونصف، كانت منطقة القرن الإفريقي ولاتزال مسرحًا لصراعات القوى الدولية، منذ أن نشأت الرغبة لدى بريطانيا للسيطرة على البحر الأحمر، في إطار خطتها الشاملة لتأمين خطوط الإمداد بينها وبين الهند درة تاج إمبراطوريتها القديمة، بعد افتتاح قناة السويس في منتصف القرن التاسع عشر؛ حيث تزامن ذلك مع المحاولات الدؤوبة للأسرة العلية في مصر للسيطرة على مياه النيل ومنابعها في هضبة الحبشة والبحيرات العظمى في وسط القارة الإفريقية. في القرن المنصرم، جاءت الحرب الباردة لتصبّ إلى أزمة القرن الإفريقي مزيدًا من البنزين، حيث كانت إحدى مسارح ذلك المنحنى الإستراتيجي فائق الأهمية في بنية العلاقات الدولية المعاصرة. لازمت انهيارَ سور برلين والتحول الضخم الذي حصل عقب انهيار الاتحاد السوفييتي تصدعاتٌ أخرى في جنبات النظام الدولي أقل حدة ووطأة، وإن لم تكن محدودة الأثر. فقد انهار النظام الماركسي الصومالي بزعامة محمد سياد بري، ثم بدأت الحرب الأهلية الصومالية، وبعدها بسنتين اندلعت الحرب اليمنية، تلاها بعد سنوات قليلة تفجير سفارتَي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام، ثم تدمير المدمرة USS Cole قرابة شواطئ عدن. ومع الأحداث المزلزلة في سبتمبر 2001، دشنت الولايات المتحدة الأمريكية حلفها الدولي للحرب العالمية على الإرهاب.

وكان حظ القرن الإفريقي من هذه الخطة وفيرًا، وكانت له مظاهر وتداعيات عديدة، لايزال المجتمع الدولي يتجرع آثارها حتى الآن. فقد تلا تلك الخطة ظهور المحاكم الإسلامية، وما وفرته من منظومة اجتماعية وقانونية، بل مسلحة في بعض الأحيان، حتى وصول جناحها المعتدل بزعامة شريف شيخ أحمد إلى الحكم في 2009. وبعد أن تصدرت الأزمة الإريترية الإثيوبية لسنوات، ظهرت الصومال على شكل ملعب مفتوح لتصفية حسابات القوى الإقليمية (إريتريا وإثيوبيا وكينيا والسودان أحيانًا) في إطار محاولات حثيثة من أديس أبابا التي تستضيف مقر الاتحاد الإفريقي على فرض مبادئ وقواعد وبنى جديدة في الصومال، بحسب معايير أديس أبابا وحلفائها لتحقيق لأمن والاستقرار الإقليمي. كذلك، فقد شكل الصومال بؤرة توتر دولية لسببين: الأول حركة شباب المجاهدين شديدة الصلة بالقاعدة (ولاسيما تنظيم شبه الجزيرة الذي يتخذ من اليمن على الضفة الأخرى من بحر العرب مقرًا له)، والثاني أزمة القرصنة

التي استعصت على الحلّ لسنوات، وهددت خطوط التجارة الدولية بشكل حاد. ومن أجل فهم دواعي القلق الدولي حيال أزمة القرن الإفريقي يجب النظر في الثقل الجيوستراتيجي للمنطقة، وآثاره على البيئة الدولية كلها، ومن ثم تأثيراته على الإستراتيجية العالمية، وفي القلب منها الأمريكية.

التشريح الجيو-ستراتيجي للقرن الإفريقي

يتعين ابتداءً النص على أنه لا يوجد تعريف موحّد لمنطقة القرن الإفريقي على الساحة الدولية، وذلك على اعتبار تباينات الجهات الدولية في النظر للديناميات السياسية والاجتماعية والإثنوجرافية بالمنطقة. فتارة ينظر لدول الصومال وجيبوتي وأثيوبيا وإريتريا على أنها دول القرن الإفريقي دون غيرها. وهذا عادة يكون لدى الأجهزة الدبلوماسية والعسكرية بحسب التعريفات الجيوستراتيجية التقليدية. وفي بعض الخرائط الأخرى تضاف كينيا والسودان، أو كينيا وأوغندا، بل يُقصَدُ بها أحيانًا كلّ ما مر، بالإضافة إلى تنزانيا. وهذه في العادة تعريفات المنظمات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، كمنظمة الفاو، وبرنامج الغذاء العالمي، وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو وغيرها.

وفي خرائط أخرى نادرة تُعَدّ الصومال القديمة الموحدة (الصومال وصوماليلاند وجيبوتي) هي بمفردها منطقة القرن الإفريقي. ويجب الأخذ في الحسبان أن هذه التقسيمات ليست اعتباطية كما أسلفنا، بل يدفع نحوها إطار فكري سياسي واجتماعي،

بل وإستراتيجي في الوقت نفسه. فالخرائط القديمة التي تُعَدّ منطقة القرن الإفريقي لا تتعدى أراضي الصومال وجيبوتي وبعض المناطق الشرقية من إثيوبيا والمقاطعات الشمالية من كينيا بُنِيت على أساس الارتباط الوثيق لكل هذه الشعوب منذ فترات بعيدة بالبحر، وكذلك الحقيقة الجيوسياسية الماهانية[1]، القائلة إن المساحات السهلية كافة تتآزر مع بعضها بعضًا لتشكل كتلة متصلة وصولًا إلى أقرب منصة لها على البحر. ومن ثم فإنه ما من أثر للدول الحبيسة يمكن أن تقوم به في شكل تلك المنطقة المطلة على البحر، أو أن تنافسها به. ويمكن بلا شك فهم الورطة الإثيوبية بعد انفصال إريتريا في هذا الإطار.

أما الخرائط الأخرى التي تضم دولًا كالسودان وتنزانيا وكينيا، فقد صُمّمت على اعتبار الاتصال الجيوسياسي الديناميكي بين الساحل البحري ومنابع النيل في هضاب الحبشة والبحريات العظمى في وسط القارة الإفريقية، حيث تُعدّ المنطقة الواقعة بينهما منطقة واحدة. كما أن الخرائط التي تضم هذه البلدان تستبطن الآثار المباشرة لأمن القرن الإفريقي وسيطرته على وسط القارة الإفريقية، باعتباره منصة بحرية واسعة. وهذا ما يسوّغ التدخلات العسكرية السافرة للتحالف الإثيوبي في الصومال، الذي يضم قوات كينية وأوغندية وبوروندية. ويمكن التقريب بين الخريطتين باعتبار الأولى خريطة للقرن الإفريقي الصغير والأخرى خريطة للقرن الإفريقي الكبير[2].

تموضع القرن الإفريقي في بنية النظام الدولي

على مدار القرون الثلاثة الماضية، شكلت منطقة القرن الإفريقي أهمية متعاظمة في السياسة الدولية، لعدة أمور، من أهمها: موجات الاستعمار الأوروبي في شبه القارة الهندية وجنوبي شرق آسيا، وافتتاح قناة السويس، إلى جانب ازدهار خطوط التجارة بين شعوب بحر العرب والخليج العربي من ناحية، ومنطقة شرق إفريقيا من الناحية الأخرى، وما تلا ذلك من اكتشافات النفط العربي، وما لازمها من خطط القوى العظمى لتأمين منابع النفط وخطوط إمداده القريبة والبعيدة. فالمنطقة مع بعدها النسبي عن الخليج ومنفذها على بحر العرب، إلا أن بينهما ارتباط مهمّ يحسن الالتفات إليه، وهو وجود اتصال مائي بين شواطئ القرن الإفريقي وشواطئ بحر العرب، وهذا ييسر تأمين المنابع فضلًا عن تأمين خطوط السير والإمداد البترولي الصادرة من منطقة الخليج، والمنقولة إلى الأعلى عبر البحر الأحمر، فقناة السويس، فالبحر المتوسط، وصولًا إلى موانئ أوروبا الجنوبية والغربية.

أما من حيث الأهمية العسكرية لهذا الإقليم في إطار خرائط الانتشار العسكري للقوى العظمى والإستراتيجيات العظمى للقوى المهيمنة دوليًّا وإقليميًّا، فيمكن تصنيف هذه المنطقة في المستوى الأول، نظرًا لأمرين: الأول بسبب موقعها الجغرافي الفريد الذي جعلها مطمعًا ومقرًّا لنفوذ

القوى الكبرى، ولاسيّما الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتي حينئذ. والثاني كونها محضنًا للصراعات والأزمات المتداخلة التي فاقمتها الجغرافيا لحد كبير.

وبحسب النظرية القائلة إن النظام الدولي الحالي نظام رأسمالي نيوليبرالي توفّر وحداته الصغرى (سواء أكانت دولًا بحسب التعريفات الواقعية[3] أم شركات متعددة الجنسيات بحسب التعريفات الليبرالية[4]) كلَّ ما يلزم من أجل حماية حركة التجارة ورأس المال الدولي[5]، بداية من التشريعات والمؤسسات الحامية والراعية، ووصولًا إلى القوة العسكرية المملوكة للدول أو لشركات الأمن الخاصة- فإن هناك عدة أمور تجب مراعاتها لدى تناول شأن القرن الإفريقي فيما يخص حركة التجارة الدولية:

أولًا: بحسب جميع تطبيقات ومشتقات معظم البنى النظرية في العلاقات الدولية ونظرية هياكل القوة Power Structure Theory، تُعَدّ الولايات المتحدة صاحبة الدور الأكبر والأوسع في النظام الدولي وبنيته وتركيبته الحالية منذ سقوط جدار برلين، وانهيار الاتحاد السوفييتي في بدايات العقد التاسع من القرن الماضي. وقد عملت لدى تشييد النظام الدولي الحالي على ضمان القطبية الأحادية وتفردها في الساحة الدولية والتحكم بالقرار الدولي، ولاسيما فيما يتعلق بقضايا التجارة الدولية والأمن الدولي حيث استغلت نفوذها الاقتصادي والعسكري (الرسمي والخاص عن طريق شركاتها متعددة الجنسيات) في السيطرة

تؤمّن الولايات المتحدة الأمريكية المضايق عن طريق خطة تأمين إستراتيجية ترتكز على تأمين المحيط Periphery، ثم التأمين من النقطة صفر (عند رأس المضيق ذاته)

على القرار داخل مؤسسات القرار والنظام الدولي، من أولى مؤسسات بريتون وودز، مرورًا بمجلس الأمن وغرف الأمم المتحدة ومجالسها، وصولًا إلى المنظمات ذات الطبيعة المتخصصة، كمنظمات العمل والتجارة والاستثمار وغيرها. وقد يُعَدّ بعضهم هذا مسعى أمريكيًّا قديمًا سبق انهيار حائط برلين بفترات طويلة، وهو أمر صحيح من الناحية العملية، ولاسيما مع ملاحظة الدور الرائد الذي اضطلعت به الولايات المتحدة في قيادة العالم الرأسمالي وتعبئته ضد مشروعات الشيوعية الدولية، وما سبق وتزامن مع ذلك من خطط إعمار أوروبا، بُعيد الحرب العالمية الثانية.

ثانيًا: من المعروف أن الخطة الأمريكية في التأمين البحري التي تُنفَّذ عن طريق أساطيلها السبعة المنتشرة عبر محيطات وأبحار العالم تركز على حيادية أو بمعنى أدق "أمركة" أعالي البحار؛ إلا أن الخطة الأمريكية ذات الأولوية القصوى لدى صانع الإستراتيجية الأمريكية تكمن في الانتشار على رؤوس المضايق الإستراتيجية وفي محيطاتها، وذلك عن طريق إجراءات شديدة التعقيد والدقة،

مـن أجـل ضـمان "سـلامة التجـارة العالمية" التي تنتج منها الولايات المتحدة قرابة الربع، وتسـتورد منها ما يناهز الخُمس كل عام[6]. وتؤمّن الولايـات المتحدة الأمريكية المضايق عن طريق خطة تأمين إستراتيجية ترتكز على تأمـين المحيـط Periphery، ثم التأمين من النقطة صفـر (عند رأس المضيق ذاته). فعادة ما تحاط المضايق شـديدة الحساسية، كمضيق

إن عولمة النظام الدولي التي أرادت بها الولايات المتحدة إحكام السيطرة على العالم عن طريق إخضـاع العالم لنمـط الحيـاة النيوليبرالي- كانـت هـي الطريـق المستقيـم نحـو داعش وغيرها من جماعات التطرف في العالم

ملقـا، ومضيق هرمز، ومضيـق جبل طارق، وبـاب المنـدب- بتشـكيلات بحريـة ثابتـة، أو أن يكـون عـلى مشـارف المضيـق القاعدة البحريـة الأساسـية للأسـطول الـذي يغطي تأمين المضيق. وهذا النوع من التأمين حاصل فيما يأتي:

1. مضيـق هرمـز، حيـث توجـد قاعـدة الأسـطول الخامـس في البحرين، التـي تبعد أقل من 100 ميـل بحري عن رأس المضيق، والمحاطـة بالفعـل بقاعدتـين: إحداها قرب جبل علي في الإمارات، والثانية في عُمان.

2. مضيـق ملقا، الذي تؤمِّنه إسـتراتيجيًّا قاعدتا الأسطول السابع الأمريكي، والقوات الجوية الأمريكية في شمال أستراليا وفي جزيرة جـوام، وتؤمِّنـه مـن النقطة صفر عـن طريق قاعدتين في سنغافورة وتايلاند.

3. مضيـق جبل طـارق، تؤمِّنـه قاعدتان تحيطان بـه من داخل البحر المتوسـط: قاعدة في جنوب إسـبانيا قرب المضيـق، وأخرى في جزر الأزور Azores عند مخرج المضيق على المحيـط الأطلنطـي، وبها أكبر قاعـدة طيران أمريكية خارج حدود الولايات المتحدة.

4. أما مضيق باب المندب، فتؤمِّنه بشكل إسـتراتيجي قاعـدة دييجو جارسـيا للإمداد البحـري (كبرى قواعـد البحريـة الأمريكية في العالم)، ثم قاعدة سـوقطرة قبالة سـواحل اليمـن في بحر العـرب، ثم تؤمِّنه مـن النقطة صفر عـن طريق قاعـدة الأسـطول الخامس الأمريكـي في جيبـوتي (والمعروفـة رمزيـا باسـم قاعدة كامب ليمونيـير)، بالإضافة إلى المجموعة القتالية الثابتـة في مياه بحر العرب والبحـر الأحمر القريبة من بـاب المندب، هذا إلى جانـب مجموعة مكافحـة القرصنة التابعة للناتو.

ويمكـن قراءة خطط تأمـين أعالي البحار وتأمـين المضايـق الإسـتراتيجية في إطـار تحليـل البيانـات المتاحة حـول تتبع حاملات الطائـرات والقطع البحريـة الأمريكية، التي تفرِّج عنها مؤسسات قريبة من البنتاغون كل نصف شهر.

ثالثًا: مع اتسـاع قدرات حلف الناتو بعد انهيار الاتحاد السوفييتي واستغلال الولايات المتحـدة له ولجيشـه كمظلة أمنية وعسـكرية شـاملة لها، وكإطار عام لمحاولة تكوين إجماع

دولي خارج منظومة الأمم المتحدة التي اعتراها الاهتراء نظرًا للتجاذبات الحادة التي تسود أجواءها ولا تؤهل لأي خطوة للأمام- فإن الولايات المتحدة تستعين بقوات الناتو (ولاسيما بعد النجاح الذي حققه الناتو في حملته ضد صربيا في أواخر التسعينيات من القرن الماضي) في الأمور ذات الطبيعة الأمنية الحادة في النظام الدولي الحالي. ومن بين البقاع التي تشهد انتشارًا قويًّا لقوات الناتو منطقة القرن الإفريقي قبالة خليج عدن. فمنذ عام 2008 أصدرت الهيئة العسكرية للناتو قرارًا ببدء عملية "درع المحيط Ocean Shield" لمكافحة القرصنة في منطقة القرن الإفريقي وخليج عدن[12]، بموجب طلب من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في العام نفسه.

رابعًا: أدت تطورات دورة الرأسمال الدولي المتزايدة، بالإضافة إلى التحوّرات العميقة التي أصابت البنية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع الدولي في إطار موجات القصف النيوليبرالي والعولمة والتسارع التكنولوجي- إلى ضعف دور الدولة في بنية النظام الدولي (وإن كانت لا تزال الوحدة الأساسية المهيمنة على ذلك النظام)، وهذا أسهم في اتساع رقعة نفوذ اللاعبين من غير الدول Non-State Actors، ولاسيما المنظمات الدولية والإقليمية ذات الطبيعة المستقلة والمتخصصة. لكن التطور الأخطر والأعمق من ذلك أن عولمة النظام الدولي التي أرادت بها الولايات المتحدة إحكام السيطرة على العالم عن طريق إخضاع العالم لنمط الحياة

النيوليبرالي- كانت هي الطريق المستقيم نحو داعش وغيرها من جماعات التطرف في العالم. فضعف دور الدولة المركزية، في ظل خضوع دورة رؤوس الأموال لقواعد السوق الإقليمي والدولي، وضعف تدخل الدولة فيها، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي الهائل، وازدهار سوق السلاح، ورخص أسعاره منذ تفكك منظومات عسكرية كبيرة، كالاتحاد السوفييتي، وحلف وارسو، والاتحاد اليوغوسلافي- أسهم في امتلاك الجماعات المسلحة ذات الفكر المتطرف والمعروفة لدى الناتو باللاعبين المسلحين من غير الدول VNSA، ولدى الأمريكان بالجماعات المتطرفة العنيفة VEO.

إن هـذه الاعتبارات الأربعة يجب أخذها في الحسبان لدى مناقشة الإستراتيجية الأمريكية في قضايا الأمن الدولي بشكل عام، والإقليمي بشكل خاص.

الإستراتيجية العسكرية الأمريكية 2015: نظرة عامة

عادة لدى الدول ذات النفوذ الدولي والإقليمي مسارات تخطيطية متكاملة ومعقدة إلى حد ما، تبدأ في الأدنى من تخطيط المتابعات الحكومية، ثم وضع خطط قطاعات العمل الحكومي والسياسات العامة للدولة، وصولًا إلى الإستراتيجية العامة للدولة التي تنتظم في إطارها أعمال الدولة الداخلية والخارجية. لكن توجد في الدول العظمى وبعض القوى المهيمنة إقليميًّا مدونة إستراتيجية تعلو إستراتيجية الدولة العامة، بحيث تكون الأخيرة تبعًا لها في أحيان كثيرة، وهي ما تسمى بالإستراتيجية العظمى Grand Strategy، وهي بلا شك أعلى وثيقة إستراتيجية وسيادية للدول الكبرى في الوقت الحالي. وعادة تكون تلك الإستراتيجيات العظمى إستراتيجية عسكرية، أو إستراتيجية أمن قومي، بسبب طبيعة النظام الدولي الحالية التي تميل في قدر كبير منها إلى "الأمننة Securitization"، بحسب ما ورد أعلاه، نظرًا لإيلاء أهمية

قصـوى في الربـط بين مفاهيم دولـة الرفاهية والسـلم الـدولي، بمسـتوى تسـلح الـدول بالعتـاد والأنظمـة الأمنيـة والعسـكرية المعقدة.

وإذا كنـا نتحـدث عـن أهميـة ومحوريـة الإسـتراتيجية العظمى (العسكرية في أغلب وجوههـا) لـدى بعـض الـدول ذات النفوذ الإقليمي، فإن الأمر يزداد أهمية عند الحديث عن محورية هذه الوثائق لدى الدول العظمى، ولاسـيما الولايات المتحدة والصين وروسـيا والهنـد والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسـا التي تؤدّي أدوارًا شديدة المحورية في تشكيل نظام العالم القادم.

لا تتمتع أي دولة من دول العالم بالتخطيط التداخـلي الإدماجي عـالي التعقيد على القدر الذي تتمتع بـه الولايات المتحدة. فالتباينات بـين الخطـط والإسـتراتيجيات الحكومية قد تكون في أقل مستوياتها، على الرغم من اتساع مهـام الحكومـة وإداراتهـا. ويكمـن الهـدف الرئيـس مـن وجـود إسـتراتيجيات عظمـى للـدول في تعزيـز قـدرات تلـك الـدول على وضع تفسيرات وقراءات محكمة للتهديدات الوجودية والبيئات الكبرى Macrocosm التي تعيش وتتعايش في إطارها تلك الدول، وتشـكيل الوجدان القومي في مسائل العداء والـولاء واليقظـة الإسـتراتيجية، وهـذا بلا شـك ليس محـل مناقشـات الإسـتراتيجيات العامة للدول، والتي تُعنَى بشـكل كبير بدفع نماذج التنمية والاستقرار والحوكمة.

وتُعَدّ (الإستراتيجية العسكرية الأمريكية) [7] أرقى وثيقة سـيادية في الولايات المتحدة، يليها إسـتراتيجية الأمن القومـي الأمريكية، ثـم وثيقـة السياسـة الماليـة. وتصـدر هـذه الإسـتراتيجية على نحو غير منتظم، بحسـب جسـامة التهديـدات ومتطلبات الاسـتجابة لهـا. وصـدرت أول وثيقة بعد انهيـار الاتحاد السـوفييتي في عـام 1991 ثـم 1994، 1997، 2004، 2008، 2011 عـلى التوالي. وتتولى رئاسـة هيئة الأركان المشتركة تحريـر بنودهـا، بالتشـاور مع أعضـاء الهيئة، والقيـادات الجغرافيـة الموحـدة، ومكاتـب وزارة الدفـاع قبـل عرضها عـلى الكونغرس للموافقة عليها.

وتناقـش الإسـتراتيجية العسـكرية الأمريكيـة 2015 ضرورات مواجهة الدول ذات الطموحـات الانتشـارية، التي تشـكل تهديـدًا للأعراف الدوليـة، وكذلك منظمات التطرف المسلحة التي تقوض منظومة الأمن العابر للإقليم. كما تحدد الإستراتيجية الطرق والوسـائل الإسـتراتيجية المثلى للقيـام بتلك المواجهات، وكسر شوكة الخصوم من الدول أو الجماعـات والتنظيـمات. واعتـبرت هـذه الإسـتراتيجية أن صياغـة التحالفـات بـين حلفـاء وشركاء الولايـات المتحـدة الدوليين لخوض تلك المعارك الدولية- أمر أساسي لا يمكن الفكاك عنه. كما حددت الإستراتيجية بعـض السـلوكيات والخصائـص التشـغيلية والعملياتية التي يتوجب تعزيزها داخل أطر عمل القـوات الأمريكية، مـن أجل مواجهة التحديات وتقليص التهديدات المحددة.

وتقوم الإستراتيجية العسكرية الأمريكية 2015 على عدة محاور:

أولًا: وضع قراءة للبيئة الإستراتيجية الدولية ومتغيراتها الأساسية.

ثانيًا: وضع قراءة للبيئة العسكرية التي تعمل في إطارها القواتُ المسلحة للجيش

إن التطور التكنولوجي الهائل يسّرَ وسهّلَ من مهام التواصل بين الحركات الجهادية كشباب المجاهدين وغيرها بالصومال مع فروع القاعدة بالخارج، ولاسيما القاعدة في شبه الجزيرة العربية على الجانب الآخر من بحر العرب

الأمريكي وأجهزةُ المعلومات هيئاتِ الدعم والإسناد الخاصة به.

ثالثًا: تصميم إستراتيجية عسكرية متكاملة ومدمجة، للتعاطي مع التحديات المعرّفة في العنصرين الأول والثاني.

رابعًا: مبادرات التعاون والتحالف الدولي للقوات.

إن ما يخص قراءة الإستراتيجية العسكرية الأمريكية 2015 للبيئة الإستراتيجية الدولية- قرأتْها الوثيقة في إطار ثلاث سمات أساسية:

أولًا: العولمة: وتمتد تأثيراتها لتشمل كلّ جوانب النشاط الإنساني تقريبًا، حيث تنساب المنتجات والمعلومات والبشر عبر الحدود على نحو غير مسبوق تاريخيًّا، على نحو يعدّه كثيرون محفزًا للنمو الاقتصادي، لكن على الجانب الآخر تزيد هذه التحركات التوترات الاجتماعية والمنافسة حول الموارد وتوسيع قواعد عدم الاستقرار السياسي.

ثانيًا: انتشار التكنولوجيا: وهو أمر مترتب على العولمة، على أنه على ما به من أمور إيجابية إلا أنه يحمل مخاطر للولايات المتحدة يكمن بعضها في كسر الميزة التنافسية التي تتمتع بها أمريكا في التكنولوجيا العسكرية المتطورة، كأنظمة الإنذار المبكر والقصف الموجه.

ثالثًا: التحولات الديموغرافية: وهي أحد محركات البيئة الدولية في العصر الحالي. فمناطق الشرق الأوسط التي تواجه نقصًا في الموارد وضعفًا في هياكل الاقتصاد وشروخًا في بنية المجتمع تتمتع بنمو مطرد في عدد السكان، ولاسيما الشرائح الشبابية، أما المناطق مرتفعة النمو في أوروبا وشمال وشرق آسيا فتقل فيها معدلات النمو السكاني، وتشيخ مجتمعاتها على نحو لافت. كذلك، فإن حركات الهجرة من الريف إلى الحضر لاتزال على مستويات مرتفعة، كما ازدادت معدلات الهجرة غير الشرعية، وما يلحقها من أعباء إقليمية ومحلية.

وإذا ما حاولنا القيام بعملية نمذجة معرفية لهذه السمات الهولوجرامية للمسرح الدولي لفهم منطقة القرن الإفريقي في ظل هذه السمات الثلاث فإننا سنتوصل للآتي:

أولًا- فيما يتعلق بالعولمة، إن تأثيرات العولمة على أمن القرن الإفريقي تتجلى في

انهيار الحدود السياسية على نحو متزامن مع النشاط الدولي لهذه الظاهرة منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي. كذلك، فإن العولمة الثقافية لم تكن بعيدة عن الإقليم، فحدثت ثمة تحولات ثقافية ليست بالقليلة، نظرًا لانفتاح الكثيرين من سكان هذه المنطقة (ولاسيما جيبوتي وأريتريا) على الحالة الدولية، نظرًا لأحوال سوسيولوجية وجغرافية تخص البلدين. لكن هناك تأثيرًا مباشرًا متزايد الأهمية للعولمة في أمن المنطقة، يتمثل في تدخل القوات الإثيوبية [8] المدعومة أمريكيًّا وإقليميًّا في الصومال لمحاربة نظام المحاكم الإسلامية. فهذه التدخلات لها طبيعة عولمية تتعلق أساسًا بالإستراتيجية الأمريكية لإحلال الأمن والسلم الإقليمي عن طريق حروب التفويض proxy wars. وقد اتضح للولايات المتحدة فيما بعد خطأ هذا التدخل، ولاسيما بعد بروز التيار المعتدل داخل المحاكم، بزعامة شيخ شريف شيخ أحمد.

ثانيًا- أما قضية انتشار التكنولوجيا، فإن التطور التكنولوجي الهائل يسّرَ وسهّلَ من مهام التواصل بين الحركات الجهادية كشباب المجاهدين وغيرها بالصومال مع فروع القاعدة بالخارج، ولاسيما القاعدة في شبه الجزيرة العربية على الجانب الآخر من بحر العرب. بالإضافة إلى تسهيل التواصل، فإن الانتشار التكنولوجي أسهم كذلك في تسهيل صفقات السلاح، ونقلها بسهولة متناهية إلى الأراضي التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، أو على الأقل توفير تقنيات صناعة القنابل اليدوية وخلافها.

ثالثًا- أما السمة الأخيرة التي وردت في تحليلات البيئة الإستراتيجية في الإستراتيجية العسكرية الوطنية الأمريكية 2015، فإن التحولات الديموغرافية ذات أثر بيّن في القرن الإفريقي عمومًا، وفي الصومال تحديدًا، حيث إن الحركة مستمرة ومطردة بين الداخل والساحل، وبين مناطق الجنوب والشمال، بسبب النزاعات الكثيفة في الجنوب، إلى جانب الانهيار الكثيف من قبل الشباب الصومالي منذ أعوام قليلة في عمليات القرصنة بسبب الفقر والعوز وشدة الحاجة، ومما سهل على القراصنة تكوين جيش كبير من عصابات السطو المدعومة تكنولوجيًّا ومعرفيًّا من الشباب المتعلم الذي ينضم إليها[9].

تحديات البيئة العسكرية في القرن الإفريقي

تمتلك الولايات المتحدة أعتى جيوش العالم. وهي -ترتّبًا على هذه الحقيقة- تواجه مخاطر وتهديدات وتحديات جسيمة، منها ما يتعلق بكونها قوة عظمى، ومنها ما يتعلق بمكانتها بوصفها حارسًا وشرطيًّا للنظام العالمي أحادي القطب. وعلى الرغم من تركيز الإستراتيجيات التي سبقت 2015 على مكافحة شبكات العنف والتطرف بشكل أساسي، إلا أن هذه الوثيقة تولي اهتمامًا بالغًا بمواجهة اللاعبين الرسميين من الدول، ولاسيما ذوي القدرة والطموح على تخصيب

إيران لن تهدأ حتى توسع من نفوذها الناعم في القرن الإفريقي، ولاسيما في الصومال، عن طريق برامج الغذاء والدواء العاجلة، وهو ما سيتطور في شكل وجود مادي حقيقي على الأرض في غضون سنوات قليلة

صواريخ بالستية، وامتلاك تقنيات القصف الموجه، والأنظمة غير المأهولة، وتعظيم القدرات الفضائية والإلكترونية، وكذا أسلحة الدمار الشامل، واستخدامها كافة في مواجهة جيش الولايات المتحدة، ومحاولة الخصم من مساحة نفوذه، وإعاقة قدرته على السيطرة، وذلك حسب الوثيقة الحالية. هذا المشهد العسكري المركب يحتم على الولايات المتحدة، وفقًا للوثيقة، تخصيص مساحة أوسع في التخطيط الإستراتيجي للحروب الهجينة (التي يُجمَع بين آليات الحروب التقليدية وحروب العصابات) ، وهو اتجاه حديث في الاتجاهات العسكرية الأمريكية. ويمكن إسقاط هذا التحليل العسكري على الواقع في القرن الإفريقي بمعاييره على القضايا الآتية لضمان تحقيق الأهداف العليا الأمريكية فيها:

1 . خطر تضافر أزمة القرن الإفريقي مع الحرب اليمنية: ثَمّة خطر كبير تخشاه الولايات المتحدة، يتمثل في تفاقم الأزمة اليمنية وتشابكها، بحيث تصل إلى الجانب الآخر في منطقة القرن الإفريقي، من خلال عدة طرق:

الأول: عن طريق هزيمة الحوثيين واستقرار الوسط والشمال في أيدي قوات التحالف السعودي المعتدل، لكن مع ترسيخ القاعدة في شبه الجزيرة أوضاعها في أماكن تمركزها بالجنوب، ومن ثَمّ تصبح ذات قدرة كبيرة، ولاسيما من خلال خروجها بنشوة عالية من معارك الجنوب ضد قوات صالح والحوثيين، ومحاولة مد يد العون (للأشقاء) في حركة الشباب المجاهدين، على الجانب الآخر من البحر.

الثاني: هزيمة الحلف السعودي، ومن يحارب حربه من الجماعات المتطرفة بالتوازي ضد الحوثيين، وتمكن المعسكر الحوثي وجيش صالح المدعوم إيرانيًّا من البلاد جميعها والتضييق على جماعات القاعدة في اليمن. فهذا السيناريو يحمل مخاطر كبيرة بحسب بنود الإستراتيجية العسكرية 2015. فإيران لن تهدأ حتى توسع من نفوذها الناعم في القرن الإفريقي، ولاسيما في الصومال، عن طريق برامج الغذاء والدواء العاجلة، وهو ما سيتطور في شكل وجود مادي حقيقي على الأرض في غضون سنوات قليلة. وهذه لعبة غاية في الخطورة بالنسبة للولايات المتحدة، فأمن المضايق بالنسبة لها أمر لا يمكن المساومة عليه أو تركه للأمور القدَرية. فإذا تُرِكت إيران بعد أن يُقدَّر لحلفائها النجاح ضد المعسكر السعودي فإنها ستتمكن من التحكم في مصير باب المندب على جانبيه وإخضاع الولايات المتحدة هناك، وفعل ما لم يتسن لها فعله

حـول مضيـق هرمـز. ويعتقـد أن الخطـر الثـاني أشـد عـلى الولايات المتحدة حسـب إسـتراتيجيتها الحاليـة لمواجهـة الحـروب الهجينـة. ومـن المعلـوم أن إيـران لديهـا قوات عسـكرية شبه نظامية (قوات الحرس الثوري الإيـراني)، وهي قـوات قادرة على خـوض الحـروب الهجينة في مناطق متسـعة عـلى النطـاق الجغـرافي، وهـذا هـو الخطـر الذي تخشـاه الولايات المتحدة.

2. انتقال المواجهات بين الصين والهند إلى القـرن الإفريقي: نشرت مجلـة Canadian Naval Review في عددها الصادر في ربيع 2014 دراسـة للأدميرال بالبحريـة الكندية روي تومـاس عـن صراع جـرى في 2009 قرب باب المندب بين غواصة هندية وسفينتين صينيتين تحاول تجربة أنظمة السـونار الخاصة بها قبـل أن تختفي الغواصة الهنديـة تمامًا[10]. ويـرى توماس أنـه لابد أن يكـون هناك دور للبحريـة الكنديـة في مواجهـات المحيـط الهندي في المسـتقبل، نظرًا لاحتمال تأثيرها في النظام الدولي بكاملـه[11]. ومن المعروف أن المواجهات بين الصين والهند قد أخذت بعدًا متطورًا، ولاسـيما في البقاع الممكنة في المحيط الهندي والباسيفيك، بعد دعم الصين تحالفها مـع باكسـتان، وحضورهـا المسـتمر في بحر العرب قبالة السـواحل الباكستانية، وتدعيم نيودلهي تحالفاتها مع غرماء الصين في مجموعة الآسيان، كسنغافورة وفيتنام والفلبين وكوريا الجنوبية. وهناك بعد آخر يجب توضيحه وهو حضور الصين على فـترات متقاربة في منطقة بحر العرب القريبـة من باب المندب بدعوى الإسـهام في عمليـات مكافحـة القرصنـة في القـرن الإفريقـي، بالإضافـة إلى مصلحتهـا الكبـيرة في أن يكـون لهـا حضـور قـوي في الصومـال تـوازي بـه الوجـود الأمريكـي والفرنـسي في جيبـوتي، وتدعـم بـه مصالحها الاقتصاديـة مع شرق ووسـط إفريقيا؛ وهي البلـدان نفسـها التـي تعدّهـا نيودلهـي مجالًا حيويًّا لها، نظرًا للعلاقات القديمة التي جمعت ممالـك الهند القديمـة بمنطقـة شرق إفريقيا. انتقال تلك المواجهات ستسـفر عن اشـتعال الأوضـاع في القـرن الإفريقـي عـن طريـق تدعيـم لاعبـين إقليميـين للحـرب بالوكالة لصالـح بكـين ونيودلهي. وهـذا ينطوي على خطر كبير سـيحدق بالنظام الـدولي بأكمله، وقـد يفوق خطره خطـر أي مواجهة برية بين الهند والصين.

3. خطر اتساع التمرد في القرن الإفريقي وانضـمام المزيـد إلى الحـركات المتطرفـة: في ظـل المـؤشرات الديموغرافيـة والاجتماعيـة والاقتصادية المتدهـورة بالمنطقة، هناك خطر حقيقـي مـن اتسـاع التمـرد ليضـم جماعات عرقيـة مـن شرق إثيوبيـا وشـمال كينيـا أو السـودان، أو حصول تمرد بالجيـش الإثيوبي أو الكيني، والتقائهـم في الأهـداف مـع الحركات الجهادية بالصومال. حينها ستكون الحروب الهجينة المتميزة بالتكتيكات النظامية وحـروب العصابـات هي الخطة الأساسـية، والقرصنـة هي العمل الاقتصادي الأسـاسي لهذه الجماعات، وسـيتحول الأمر إلى كابوس مرعب للجميع.

إستراتيجية عسكرية متكاملة للجيش الأمريكي

ترمي الوثيقة الإستراتيجية إلى مواجهة هذه المخاطر في إطار نماذج التخطيط العالية التعقيد التي تحدثنا عنها آنفًا، وذلك من أجل:

1. حماية المصالح القومية الأمريكية (أمن الولايات المتحدة ومواطنيها وحلفائها، وتأمين الاقتصاد الأمريكي بتأمين بيئة الاقتصاد الدولي، واحترام القيم الإنسانية على أراضي الولايات المتحدة وخارجها، وكذا حماية النظام العالمي التي تقوده الولايات المتحدة، والدفع نحو السلام والأمن، والتعاون لمواجهة التحديات).

2. حماية مصالح الأمن القومي الأمريكي (بقاء الدولة، ردع الهجمات الكارثية على أراضي الولايات المتحدة، أمن الحلفاء وثقتهم بأمريكا، حماية المواطنين الأمريكيين خارج البلاد، حماية القيم الإنسانية).

وهذا سيتأتّى، بحسب الوثيقة، عن طريق تحقيق الأهداف العسكرية الوطنية. وهي متعددة، لكن بعضها قد لا يمتّ بصلة للقرن الإفريقي. من تلك الأهداف ردع أعداء الولايات المتحدة وهزيمتهم في أيّ هجوم مباشر على الأراضي الأمريكية، وهو أمر مستحيل بالنسبة لدول القرن الإفريقي كافة. أما الأهداف ذات الصلة الوثيقة بمسألة أمن القرن الإفريقي فهي كالآتي:

1. دحر التنظيمات المتطرفة المسلحة وتشتيتها وهزيمتها:

تقود الولايات المتحدة اليوم حلفًا دوليًا لهزيمة تلك التنظيمات في عدد من المناطق، عن طريق ممارسة الضغوط على شبكات تلك التنظيمات ومحاضنها. ويسهم جيش الولايات المتحدة بقوات قتالية محددة، وتكنولوجيات خاصة، وميكانيزمات تدريب محددة، لدعم شركاء الولايات المتحدة المحليين في استعادة بلادهم وتأمينها. كما يتطلب دحر هذه التنظيمات، بحسب الوثيقة، دراسة الوشائج بين تلك التنظيمات ومجموعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود. والمقصود بالطبع في حالة القرن الإفريقي حركة الشباب المجاهدين، والحركات المسلحة الأخرى المناوئة للجيوش المدعومة أمريكيًا، كالجيش الأثيوبي والكيني في شتى أصقاع الإقليم، بالإضافة إلى تدمير أي اتصال ممكن بين حركة الشباب وجماعات القاعدة في شتى أنحاء العالم.

2. تقوية الشبكة الدولية للحلفاء والشركاء:

تُعدّ الولايات المتحدة شبكة حلفائها القوية أهم نقاط القوة في الأمن والاستقرار الدوليين، حيث تُسهم تلك الشراكات في النمو والرفاهية حول العالم. كما ترى الوثيقة أن وجود القوات الأمريكية في مواقع رئيسة حول العالم أحد عوامل استقرار البيئة الدولية، وتُعَدّ مؤهلًا من مؤهلات الدول في الاستجابة للأزمات وقت حدوثها.

في القرن الإفريقي ستسعى الولايات المتحدة كذلك نحو تطوير خطط مشتركة بين مجموعاتها القتالية في القرن الإفريقي وعملية "درع المحيط" التي يتزعمها الناتو لمكافحة القرصنة في القرن الإفريقي وخليج عدن، بالإضافة إلى التنسيق مع القوات الفرنسية في جيبوتي والقوات الألمانية الموجودة بشكل موسمي في خليج عدن لحمايته

وتقرر الوثيقة أن الولايات المتحدة ستواصل خطتها لإعادة هندسة التوازن بمنطقة الباسيفيك، عن طريق تقوية تحالفاتها مع أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وتايلاند، وكذلك تعميق العلاقات الأمنية مع الهند، ورفع مستوى الشراكة مع نيوزيلندا وسنغافورة وإندونيسيا وماليزيا وفيتنام وبنغلاديش. وترى الوثيقة أن هذه التحالفات مهمّة لاستتباب السلام الإقليمي، وبناء قدرات الدفاع الصاروخي، والأمن السايبري (المعلوماتي/ الإلكتروني)، ومنظومة الأمن البحري، ومواجهة الكوارث.

كما تقرر الوثيقة تجديد الولايات المتحدة التزامها مع حلف الناتو. وترى الوثيقة أن عملية "العزيمة الأطلسية" ضد الاعتداءات الروسية الحالية على شرق أوروبا، وكذلك مبادرة الطمأنة الموقعة مع الأوروبيين، وخطة استعدادات الناتو وغيرها من الممارسات تعدّ تدعيمًا لهذا التحالف والتضامن معه ومع وحدته وأمنه. وفي القرن الإفريقي ستسعى الولايات المتحدة كذلك نحو تطوير خطط مشتركة بين مجموعاتها القتالية في القرن الإفريقي وعملية "درع المحيط"

التي يتزعمها الناتو لمكافحة القرصنة في القرن الإفريقي وخليج عدن ، بالإضافة إلى التنسيق مع القوات الفرنسية في جيبوتي ،والقوات الألمانية الموجودة بشكل موسمي في خليج عدن لحمايته. وتتمتع الولايات المتحدة بحضور قوي جدًّا في منطقة القرن الإفريقي عن طريق قاعدة سوقطرة الجوية الإستراتيجية، التي حصلت عليها الولايات المتحدة من اليمن بموجب عقد وقّعه علي عبد الله صالح في 2010 ، بالإضافة إلى قاعدتها العتيدة في كامب ليمونيير بجيبوتي، التي تتولى عمليات ضرب القاعدة في جنوب اليمن بالطائرات غير المأهولة، إلى جانب كونها مقر التنسيقات والتفاهمات العسكرية والأمنية الأساسية بالنسبة للقرن الإفريقي مع الحلفاء الإقليميين والدوليين.

3. الدفع نحو العمليات الموحدة:

يتطلب إجراء العمليات الموحدة وجود قوة تحت قيادة موحدة قادرة على استعراضات القوة السريعة والحاسمة حول العالم. وبحسب ما نُصّ عليه في إطار "مفاهيم كابستون للعمليات الموحدة 2020"، هناك العديد من المهام الأساسية لتلك القوات، منها: الاستحواذ، ورفع اليقظة الدولية، وتعزيز مستوى التضافر، واستخدام الأسلحة والعتاد العسكري محدود البصمة. هذه العمليات تحتاج إلى شبكة دولية من النقل والإمداد اللوجستي، وما عداها من الاتصالات، وأعمال الاستخبارات، والاستطلاع والمراقبة.

• وهذه القوات، بحسب الوثيقة، لديها أهداف محددة، منها: تأمين قوة الردع النووي، وصيانة الدفاعات العسكرية للتراب الوطني، وردع العدو، ومكافحة أسلحة الدمار الشامل، لكن ما يتّصل بأمن القرن الإفريقي يتمثل في الأهداف الآتية:

- تعزيز وجود دولي مستقر
- محاربة الإرهاب
- إعاقة الخصم عن الوصول إلى أهدافه
- الاستجابة للأزمات
- القيام بما يلزم من الإدارة العسكرية والتعاون الأمني
- القيام بعمليات تحقيق الاستقرار ومكافحة التمرد
- توفير الدعم للمؤسسات المدنية
- تقديم المساعدة الإنسانية والاستجابة للكوارث.

وكلها أهداف تتحقق في إطار أعمال مكافحة الإرهاب والتمرد والقرصنة في محيط القرن الإفريقي بحسب ما يتوافر من أنباء.

خاتمة

تولي الولايات المتحدة بوصفها صاحبة أعتى قوة عسكرية، وأكبر متعامل تجاري في العالم- أمن القرن الإفريقي رعاية خاصة، نظرًا لموقعه الجيوستراتيجي المتميز، وهذا يشكل أعباء أمنية عليها، نظرًا للواقع الملتهب الذي تمر به منطقة القرن الإفريقي منذ قرابة

العقديـن من مشـكلات سياسـية واجتماعية وديموغرافيـة وهوياتية. ويرى الأمريكيون، بحسـب وثيقـة الإسـتراتيجية العسـكرية الوطنية 2015 أن هذا الخطر سيتفاقم ليهدد النظـام الـدولي بأكمله إذا حصـل اتصال بين الجزيـرة العربيـة الملتهبة المنخرطـة في حرب مفتوحة بين حلف سعودي وحلف إيراني لا يمكن حسم نتائجها حتى الآن، بالإضافة إلى وجود خطر كبير في حال نقلت الهند والصين مواجهاتهما صوب القـرن الإفريقي. والخطر العسكري الآخر في هذه المنطقة هو خطر على صعيـد الأدوات، حيث تتصاعـد احتمالات وجـود صراعـات هجينـة في المنطقـة تمتـزج فيها الإستراتيجيات التقليدية بإستراتيجيات حـرب العصابات مـن قبل جماعـات العنف والتمـرد، وهو العنصر الأسـاسي الذي تركز عليـه الوثيقـة فيـما يتعلـق بتلـك المناطق من النزاعات.

قد يجادل بعض الخـبراء بأن هذه الوثيقة تحتـاج إلى إدماج بعـض التوصيـات الخاصة بأمـور التشـغيل والعمـل في إطـار القيادات الموحـدة، لكـن مـا يهـمّ الإسـتراتيجيات العسـكرية غالبًـا هـو تحديـد التهديـدات والتحديـات الوجوديـة، ومـا يلـزم ذلـك مـن تشـكيل العقائـد العسـكرية والوجدان القومـي، ثـم توفـير المـوارد لمجابهـة تلـك التهديـدات. ويُعَـدّ ما دون ذلـك على أهميته أمـورًا تكميليـة لا تنتقص من الوثيقة شـيئًا. وعـلى اعتبـار حساسـية هـذه الوثيقـة، فإنها صريحة في كثير من بنودها، فهي لا تسـتخدم اللغـة الدبلوماسـية فيما يتعلق بالكشـف عن مناطق العداء، مع التزامهـا بالواقعية إلى حد كبير. ويمكـن القول: تُعَدّ هـذه الوثيقة أكثر توازنًا لدى مقارنة هذه الإستراتيجية بالوثيقة السابقة في 2011، ولاسيما فيما يتعلق بكثافة حضـور الصراعـات التقليديـة مـع الـدول، وغير التقليدية مع تنظيمات العنف، وما بينهما من الصراعات الهجينة.

الهوامش والمراجع:

1- نسبة إلى ألفريد ماهان صاحب نظرية القوة البحرية ذائعة الصيت في العلوم الجيوستراتيجية.
Thaer Mahan Alfred: "The Influence of Sea Power Upon History 1660-1783"
http://www.amazon.com/Influence-1783-Military--History-1660-Weapons/dp/0486255093

2- انظر عبد الرحمن، حمدي: الصومال وغياب الرؤية في حركة مصر الخارجية، 2013

3- Slaughter Anne Marie: International Relations Principal Theories - Princeton University Press

4- Ibid.

5- انظر ناي، جوزيف: مستقبل القوة
http://www.amazon.com/The-Future-Power-Joseph-Nye/dp/1610390695

6- انظر بيانات البنك الدولي حول التجارة العالمية 2014
http://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/WLD/Year/LTST/Summary

7- وثيقة الإستراتيجية العسكرية الوطنية الأمريكية

على موقع هيئة الأركان العسكرية المشتركة التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية- وهي الجهة المنوط بها وضع الوثيقة
http://www.jcs.mil/Portals/36/Documents/Publications/2015_National_Military_Strategy.pdf
8- الحرب الصومالية 2006 – 2009
https://en.wikipedia.org/wiki/War_in_Somalia_(2006%E2%80%9309)
9- تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الأزمة في القرن الإفريقي- موقع البرنامج
http://www.undp.org/content/dam/undp/library/crisis%20prevention/UNDP%20Crisis_brief_horn_of_africa.pdf
10- Mohan Malik China and India: Great Power Rivals (New Delhi: Viva Books 2012) p. 358.
11- Thomas Roy: The Battle of the Indian Ocean 2039? – Canadian Naval Review Spring 2014
12- رابط العملية على موقع حلف شمال الأطلنطي (الناتو)
http://www.mc.nato.int/ops/Pages/OOS.aspx
http://www.alarab.co.uk/?id=59413